

المعاصرة

ديوان مكافحة المخدرات يدعو لقاعدة تجسيب وطنية ويكشف

تحقيق شامل حول المخدرات في الوسط المدرسي

دعا المدير العام بالنيابة للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، السيد محمد بن حلة، إلى ضرورة إرساء قاعدة تجسيب وطنية ووقاية وحماية الشباب واتخاذهم من الانعكاسات السلبية لهذه الآفة، ملجأ على وجوب مباشرة تحقيق شامل وواسع قبل نهاية العام الجاري، حول انتشار هذه المواد السامة في الوسط التربوي والمدرسي.

♦ م/أجوات

وأوضح السيد بن حلة، في تصريح للصحافيين على هامش افتتاح أشغال ندوة وطنية مع المجتمع المدني أمس، حول الوقاية من المخدرات ببنفك الرياض (سبدي فرج) غرب العاصمة، التي تنظم تحت رعاية وزارة العدل، أن واقع الشباب بالجزائر بات مهددا إلى أقصى الحدود بفعل تلامي نشاط استهلاك المخدرات والاتجار بها وترويجها بشكل واسع بالمجتمع، مما يستدعي تدخلا عاجلا بإرساء قاعدة وقائية لتجسيب وتوعية الشباب لاسيما بتلاميذ المدارس والطلاب بخطورة هذه المخدرات، وتأثيرها السلب على الصحة العمومية والوسط العائلي والمهني.

وأشار المسؤول إلى أن هذا التحقيق الهام سيساعد الجهات المختصة والمعنية بمكافحة المخدرات في جمع المعلومات الكافية حول واقع انتشار المخدرات على مستوى المدارس والمؤسسات التربوية، وتحديد نقاط التدخل لتدارك الوضع، مضيفا أن النتائج النهائية لهذا العمل الإحصائي الذي ينفذه المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكان والتنمية، بمساهمة وزارة التربية الوطنية، سيعلن عنها في جوان من السنة المقبلة 2015.

وقال في هذا الشأن: "إن الديوان قد خصص

مبلغا ماليا إجمالي بقيمة 30 مليون دينار لمباشرة هذه الدراسة التي ستليها دراسة أخرى تخص الجامعات ومؤسسات التعليم العالي مع دخول سنة 2015.

وأضاف المتحدث في هذه الندوة التي نظمت تحت شعار "تواصل وتعمل معا من أجل الوقاية من المخدرات"، أنه يتعين لتحقيق هذا الرهان إشراك جهود كافة المعنيين من هيئات طبية ومراكز متابعة الإدمان والمؤسسات التربوية والجمعيات التحسيسية من أفة المخدرات، والالتزام بتجديدية في متابعة الحالات الخدمية والمستعصية في مراكز علاجية خاصة، منوها بالمناسبة بمختلف البرامج والسياسات الحكومية التحسيسية الرامية إلى إنقاذ الشباب من شبح المخدرات وحمايتهم وجعلهم في منأى عنها، بالإضافة إلى السياسة الصحية المشددة في الميدان لعلاج المدمنين.

ويلغف الأرقام، قدم المدير العام بالنيابة للمركز الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، حصيلة إحصائية لـ 09 أشهر الأولى من السنة الجارية 2014، تضمنت الكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية على الصعيد الوطني، من قبل مصالح المكافحة الثلاث (مصالح الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني ومصالح الجمارك)، ويتعلق الأمر بحسب المتحدث بحجز 146083.286 كغ من القنب الهندي و9171.5 غ من بذور القنب، بالإضافة إلى حجز 339.11 غ من الكوكايين، بالإضافة إلى 41.325 غ من خشخاش العقيون و815585 قرصا من مختلف أنواع المؤثرات العقلية، ويضاف إلى ذلك حجز 13 قارورة من سوائل المؤثرات العقلية مع اكتشاف وإتلاف 2520 نبتة من شجيرات القنب الهندي، وأخيرا

إتلاف 7470 نبتة من مخدر العقيون، ولالإشارة، فقد تم تقديم عدة مداخلات قيمة نشطتها إدارات بمركز مكافحة المخدرات وإدمانها، ومسؤولون بالمراكز الصحية المتخصصة في معالجة الإدمان، تضمنت مواضيع تخص الشباب ومواجهة المخدرات والنفث، ومعرفة الإدمان والأضرار الناجمة عن استهلاكها من تقديم قاسمي عيسى، أطار سابق بالديوان ويوريون نذير، مختص في الأمراض العقلية.

كما برمجت مداخلة محمد لكبير، إطار بمصلحة الدرك الوطني، تناولت واقع المخدرات بالجزائر على ضوء القضايا المعالجة بالمعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجراء، يلي ذلك تقديم شهادات حية من قبل مدمن وأستاذ عايش تجرية مع تلاميذ مدمنين مع إشراك مداخلة الدكتور محمد حماني، مدير المركز الوسيط لعلاج المدمنين بفوكة (تيزاية)، وتضمنت الفترة المسائية للندوة، تنظيم ثلاث ورشات تقنية تناولت عدة مواضيع ونقاط جوهرية تخص قضية المخدرات وكيفية الخلاص منها، حيث سلطت الورشة الأولى التي أطرها المختص في علم النفس كريم مكيري، الضوء على الممارسات في المرافقة الطبية للشباب المدمن وعائلاته ومحيطه العام، فيما تناولت الورشة الثانية التي نشطها صادق بطاهر، رئيس المصلحة الخارجية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين بالبلدية، تطلمات لتصميم الإدماج الاجتماعي للمدمن. بينما تناولت الورشة الثالثة والأخيرة، التي نشطها الدكتور محمد شكالي، مدير ترقية الصحة العقلية بوزارة الصحة، العلاقة بين الصحة والعدالة في معالجة المدمنين، بين الأحكام القانونية والتطبيق.